

الفساد في العراق

ظاهرة إجتماعية وسياسية وإقتصادية خطيرة



عادل عبد الزهرة شيبب

بغداد

على تحقيق التنمية المستدامة ووفقا لتقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي تبلغ كلفة الفساد ما لا يقل عن (2,6) تريليون دولار أو (5 بالمئة) من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ووفقا للبنك الدولي تدفع الشركات والأفراد رشاوى تزيد قيمتها على تريليون دولار كل عام . كما ان الفساد يولد المزيد من الفساد ويعزز ثقافة الإفلات من العقاب الهدامة وتصل قيمة المبالغ المسروقة بطريق الفساد الى ما يزيد من تريليون ونصف دولار .

مساعدة اغلبية

وفي البلدان النامية وحسب ما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنشائي تقدر قيمة الفاقد بسبب الفساد بعشرة اضعاف اجمالي مبالغ المساعدة الإنمائية المقدمة . ويعتبر الفساد أحد اكبر العوائق أمام تحقيق اهداف التنمية المستدامة.

وفي العراق تعاني مختلف المؤسسات العراقية المدنية العسكرية من تفشي الفساد بها منذ سنوات دون ان تقوم الحكومة والبرلمان بدورهما بمكافحة الفساد وانهاء طيلة الفترة الممتدة من 2003وإلى

الشفافية الدولية الى ان العبرالمان الى ان العراق فقد احتل مرتبة متاخرة في مؤشرات مدركات الفساد لعام 2018 وفي عام 2017 حل العراق في المركز 169 بين 180دولة على مؤشر الفساد حسب منظمة الشفافية الدولية.

فساد حكومي

كما بلغ العراق اعلى درجة له في الفساد عام 2007 ليحتل المرتبة 178 بين دول العالم الأكثر فسادا . وقد اشارت هيئة النزاهة العراقية المرتبطة بالبرلمان الى ان العراق فقد سبب الفساد الحكومي نحو 320 مليار دولار في السنوات الـ 15 الماضية . وتتهم منظمات حقوقية من بينها (هيومن رايتس ووتش) السلطات العراقية بممارسة ضغوط كبيرة على وسائل الاعلام التي تتحدث عن الفساد وتكشف الحقيقة كما يحصل اليوم من تهديد هيئة الاعلام والاتصالات العراقية المتهمه بالفساد والمنتهية ولايتها والقنوات الفضائية العراقية والعربية بالخلق والممارسات الحكومة الفاشلة وتحسين الخدمات الضرورية وخاصة الكهرباء التي انقط عليها اكثر من 40 مليار دولار ولم تتحسن بسبب الفساد وسوء الإدارة .

اضافة الى عدم توفر الماء النقي والسكن وغيرها من ظل عجز الحكومات المتعاقبة منذ 2003 وفسادها .

وفي العراق فإن قرارات التوظيف مرتبطة بالحسوية والنسبوية والرشوة واحيانا يتم تعيين موظفين وهميين (فضائين مدنيين وعسكريين). ويشير تقرير رسمي لمنظمة

سيء الصيت .وهذا ما اثار غضب المتظاهرين السلميين الذين طالبوا باستقالة الحكومة الفاشلة والفاسدة . ويلاحظ ان المسؤولين في العراق منذ 2003وإلى اليوم يطلقون التصريحات المنددة بالفساد مطالبين بملاحقة المتورطين ولكنها في ارض الواقع لا تفعل شيئا وانما مجرد عود كاذبة حيث لم يقدم كبار الفاسدين الى المحاكمة ولم تسترجع الأموال المنهوبة. ونجد اليوم ان الرئاسات الثلاث في العراق تتفق على ان الفساد المالي الذي ادت الي ضياع الأموال العراقية من دون تقديم الحكومات المتعاقبة منذ 2003 أي خدمات حقيقية يمكن ان يلمسها الشعب على ارض الواقع .

وعلى الرغم من ان العراق هو ثاني اكبر منتج للنفط في منظمة اوبك ويتلقى عشرات المليارات من الدولارات سنويا من بيع الخام لكن الحكومات العراقية لا تزال عاجزة عن توفير الخدمات الأساسية للسكان بسبب الفساد وسوء الإدارة ونهج المحاصصة والطائفية.

وهناك تشابك مريب بين منظومة الفساد والمتنفذين الفاسدين في اجهزة الدولة ومؤسساتها من جهة وفتات البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية واوساط من التجار الكومبرادور وبعض اصحاب المصارف والمتاجرين بالعملة ومالكي الفضائيات ومهربي النفط وتوسع هذه الظاهرة لتكتسب ابعادا مجتمعية.

وقد انعكس ذلك وامثاله على

حياة الناس ومستوى معيشتهم وتجلي في انخفاض قدرتهم الشرائحية وارتفاع معدلات البطالة وفي سوء الخدمات والأزمات في الكهرباء والماء النقي والنقل والسكن والتعليم والصحة وتساعد نسبة من هم تحت خط الفقر .. وان اعتماد المحاصصة يعرقل اقامة دولة المؤسسات والقانون ووفر في المقابل غطاء للفاسدين وحماية لهم من المساءلة والمحاسبة القانونية . وان المحاصصة الطائفية الاثنية هي أس ازمة النظام السياسي وقشله بين ان يكون هدف الخلاص منها اعلاء شان المواطنة اساسا لإقامة الدولة المدنية الديمقراطية وعنصرأ رئيسا في اية رؤية جدية في عملية الإصلاح والتغيير .

فلنرفع شعار متحدون على مكافحة الفساد... ونزيد وطنا خاليا من الفساد .

المصادر :

- 1- اليوم الدولي لمكافحة الفساد 9 كانون الأول .
- 2- رسالة الأمين العام بمناسبة اليوم الدولي لمكافحة الفساد .
- 3- متحدون على مكافحة الفساد .
- 4- محمد فرحان / العين الاخبارية / الفساد في العراق حقائق وارقام صادمة 2019/10/7...
- 5- الفساد في العراق ... حقائق وارقام .
- 6- القدس العربي / الفساد في العراق / 7/31/2019.
- 7- اسلام غنيمات / موضوع // اليوم العالمي لمكافحة الفساد .. 4/23/2019.

شهق الناس

قيس سعيد عراقياً



ياس خضير البياتي

الامارات

كلما حاولت ان استخدم حاسوب الضرب والتقسييم لحساب ما تصرفه الدولة البائسة على الرئاسات الثلاث يتعطل الجهاز، وتتشابك الأرقام مع بعضها، لان الأرقام الفلكية لا يتحملها هذا الجهاز الذكي أصبح غبيا امام ترليونات الدنانير والدولارات التي تدخل في جيوب سياسيين الصدفه ،كرواتب ونثریات ومنح ، بحيث تستهلك ربع ميزانية الدولة ، مثلما هناك هدر على المكشوف لرواتب كبار السياسيين في هذه الرئاسات تصل الي 53 مليار دينار عراقي، وتضخم في عدد الموظفين يبلغ عددهم 6000 موظف، مع جيوش من الحمايات الشخصية والدروع والسيارات المصفحة والطائرات المتقلدة، والقصور والمكاتب التي يتفنن من يعيش فيها باخرائها على (الوحدة ونصف) ويجلس فيها مثل الطاووس، لكنه منتوف الريش والكرامة .

ما تاخذ الرئاسات الثلاث بالضربة والقسمة يساوي ميزانية ثلاث دول، ورواتب رؤساء دول متقدمة مجتمعة، فالرئيس الصيني يحصل على راتب 1700 دولار فقط، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين 10,600 دولار، والمستشارة الألمانية انجيلا ميركل 26 ألف دولار، والرئيس الفرنسي 16 ألف دولار، بينما (طركاعة) رواتب الرئاسات الثلاث تفوق الأحلام وقصص الف ليلة وليلة، فراتب عادل مهدي رئيس الوزراء المقال باسم الشعب يبلغ مليون دولار شهريا، وهو يزيد عن راتب الرئيس ترمب 25 مرة رئيس أكبر دولة في العالم، وينسحب أيضا على رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب.

ولو حسبنا ما أهدر من مال من قبل حثالات السلطة المختلفة منذ الاحتلال الى الآن لوجدنا الرقم ما يزيد على أكثر من 15 الف مليار دولار، وهو مبلغ قادر على تأسيس جمهورية افلاطون الخيالية، ولتفوقنا على دول مثل سويسرا وباريس وبيي، وأصبحنا اليوم أسعد الشعوب عيشا ورفاهية، وملأنا الدنيا سرورا وبهجة، والغينا عار البطاقة التموينية في بلد يغرق بالنفط والانهار والنخيل، وجعلنا دول العالم تسافر الينا لتأخذ حكمتنا وشعرنا ولوحاتنا وعطرننا الثقافي، ولجعلنا مطارات العالم تحتفل بجزائراتنا، وتحتفي بالعراقي وهو مرفوع الرأس عاليا، لا ذليلا منكسرا مصاب بغوبيا الربع والخوف!

مأساتنا اننا ابتلينا بجياح سبع نجوم، ورعاع مهوسون بالسلطة والمال، وحرامية لم تدهم الشعوب منذ قرون، وعقول متحجرة بالغبليات والطقوس، فأعطوا لشعوبهم الموت والدمار، وتفننوا في صناعة الصوصية، والسحت الحرام باسم الدين، فابتلى الشعب بمؤخرتهم المصابة بالبواسير وتجميل وجوههم القبيحة بالفلر والبوتكس، وتجميل مهبل سنانهم، بينما الشعب يبحث عن الخبز في المزابيل، وينام الجياح حزنا، ويموت الناس في ممرات المستشفيات بلا أكسجين، وتقتل أحلام الشباب في المقاهي والحارات والبسطات الشعبية ، وتجتج جيوشا من البشر باسم الحقد ،وينام ربع البشر في خيم الذل والمهانة ،يختطف المدن البشر، فلا يسلم منهم أبناء عمر ولا أبناء الحسين، فالكل بالتساوي تحت مطرقة الظلم والابادة والموت القسري .

اليوم نرى العجب، رغم دماء شهداء انتفاضة الشباب، هو استمرار الاقتتال اليومي بين السياسيين والأحزاب للظفر بيزه الغنيمة الكبيرة، حتى ولو باعوا كرامتهم، وأصبوا نيوادا تابعة للأجنبي، وعبيدا في سوق العهر السياسي، وتجارا في أسواق القتل والنحر. إن هذا الثراء المنوحش لن يجعل رحيلهم مبكرا، ولن يتركوا منجم الذهب الا بعد ان يسفكوا المزيد من دماء الشباب الزكية، ويجعلوا انهار العراق دماء، ولن يتركوا قصورهم، ومكاتبهم المرصعة بالذهب، ورواتبهم الخيالية، الا بعد ان يستيقظوا من احلامهم، ويجدوا شباب الانتفاضة تضربهم بأحذية الشعب.

اليوم نحن بحاجة الى الزاهد قيس سعيد التونسي، الأستاذ الجامعي في القانون الدستوري الذي أصبح رئيسا لجمهورية تونس بدعم من الشباب، ورفض ان يعشيش في قصر قرطاج محافظا على سكنه بمنطقة (المنيهلة) الشعبية احدى ضواحي العاصمة تونس، ويرغم زوجته على منحها إجازة بدون راتب لضمان الاستقلالية، كما رفض ان تحمل لقب السيدة الأولى لأنه يرى ان كل نساء تونس يحملون هذا اللقب.

حقا، اننا في مشهد العراق المتناقض، وصراع القوى السياسية على الغنائم، نحتاج الى قيس سعيد عراقيا، الزاهد في المال والسلطة والنفوذ، المتواضع في الحكم، القوي في الإرادة، الوطني المستقل الذي يرى الوطن بحجم الكرة الأرضية. فلقد سئمنا الوجوه الكالحة، الفقيرة بالعقل، والكبيرة في مظاهر السلطة، وسرقة المال العام.

نريد رجالا يتكبرون الحياة الجميلة لشعوبهم، وسياسيون جذورهم عراقية، وفعالهم تنظرون مدن العراق بالعدالة والمحبة، نريد رجال دولة وليسوا لصوصا بالوراثة، وقادة للوطناء الليلية، وقطاع طرق، وقتلة بشر. نريد وطن للمواطنة، ومواطنة جديرة بالوطن. نريد زاهدا بالوطنية يفتح لنا أبواب الرحمة والكرامة. .

من يأتينا بقيس سعيد عراقيا؟

قانون الإنتخاب الفردي بين السلبيات والإيجابيات

سعد العبدلي

بغداد

الدوائر الانتخابية، كما ان ذلك يمكن تكراره في المناطق المختلطة الأخرى (سنية- شيعية، عربية- كردية، إسلامية- مسيحية). ومثال آخر على التعقيدات التي ستظهر نتيجة التقسيم إلى دوائر انتخابية فردية، فإذا افترضنا ان استحقاق منطقة بلد والدجل الشيعية وعذرا لذكر التقسيمات الطائفية، هو أنبوب في محافظة صلاح الدين استنادا إلى الكتلة العديدة لسكان هذه المنطقة، فإن بالإمكان تقسيم الدوائر الانتخابية بحيث لا تحصل هذه المنطقة أو الكتلة الشيعية على أي مقعد وذلك عن طريق تزيق الكتلة والحق كل جزء منها مع أجزاء أكبر من المناطق المجاورة السنية، وبذلك لن تحصل على أي مقعد من مقاعدها الثلاث المقترضة استنادا إلى استحقاقهم العدي، كما يمكن ان يحدث العكس وذلك بمضاعفة عدد المقاعد الانتخابية لسكان هذه المنطقة، ويتم ذلك عن طريق تقسيم المحافظة إلى دوائر بحيث تتكون كل دائرة من 60 بالمئة من أفراد هذه الكتلة الشيعية و 40 بالمئة من ناخبي المناطق المجاورة، وبذلك يمكن ان يرتفع عدد المقاعد النيابية لهذه المنطقة إلى 5-6 مقاعد، وهذا أكثر من استحقاقهم طبقا لنسبتهم العديدة ان هذا التلاعب يمكن تنفيذه أيضا في مناطق أخرى مثل الأعظمية السنية أو الكاظمية الشيعية.

لا بل يمكن العثب حتى في الدوائر ذات اللون القومي والديني والطائفي الواحد لكنها مقلية اجتماعيا، مثال ذلك التقسيم الديموغرافي

الواحدة من المواطنين السود وثلاثة ارباع ناخبي الدائرة من البيض، وتكون بذلك من تزيق القوة الانتخابية للمواطنين السود، وكانت النتيجة عدم حصولهم على أي مقعد في تلك الولاية- مع العلم ان الجيريمندر لا تزال تُستخدم في العديد من دول العالم لإضعاف القوة التصويتية لطوائف أو قوميات أو مكونات بعينها عند استخدام الدوائر الانتخابية الفردية.

العراق المشكلة أعقد من قضية مواطنين بيض وسود، فهناك تعدد في القوميات والأديان والطوائف والمهن وحتى العشائري، وان تقسيم البلد إلى دوائر انتخابية فردية خصوصا في المحافظات ذات الطابع المختلط المتنوع مثل كركوك، وصلاح الدين، ونيوى، وبغداد سيواجه صعوبات جمّة.

فعلى سبيل المثال في محافظة كركوك كيف سنضمن ان الدائرة الانتخابية الفردية ستضم 100الف مواطن من قومية واحدة فقط (الأكراد فقط أو من العرب فقط أو من التركمان فقط)، ولنتخيل الحالة لو كانت نتيجة التقسيم الانتخابي لسكان المحافظة إلى دوائر فردية ان كانت إحدى الدوائر الانتخابية الفردية تضم 90 ألف مواطن كردي مع 10 الاف مواطن تركماني مثلا، حيث سيكون من الواضح ان اصوات الناخبين التركمان ستضيع في زخم الأغلبية الكردية، فهل سيكون هذا التقسيم مقبولا؟ ولنتخيل ما هي التعقيدات والمشاكل التي ستظهر جراء هكذا نوع من

العشائري الواضح في العديد من المحافظات مثل محافظة المندى أو النجف الأشرف على سبيل المثال، فكيف إذ نتج عن تقسيم الدوائر في هذه المحافظات ان 60 بالمئة من ناخبي إحدى الدوائر الانتخابية الفردية هم من العشيرة أ، و40 بالمئة من ناخبي هذه الدائرة هم من العشيرة ب وكان لكل عشيرة مرشح في هذه الدائرة، ولنا ان نتصور حجم المشاكل والتحديات التي ستحدث أثناء التقسيم وبعده، لا بل إنني أجزم ان مجلس النواب وهو الجهة المسؤولة عن تقسيم الدوائر، لن يستطيع التوصل إلى حلول للسلبيات والاعتراضات التي ستظهر أثناء تقسيم الدوائر إلى 329 دائرة منفردة في الانتخابات النيابية و 440 دائرة منفردة في الانتخابات المحلية.

رابعا، هدر نسبة كبيرة من أصوات الناخبين

من مخرجات هذا النظام هدر نسبة كبيرة من أصوات الناخبين، فعلى سبيل المثال إذا حصل مرشح الحزب (أ) على 30 بالمئة من الأصوات في الدائرة الانتخابية الفردية، وحصل مرشح الحزب (ب) على 25 بالمئة من أصوات ناخبي الدائرة الفردية، ومرشح الحزب ج على 20 بالمئة من الأصوات، ومرشح الحزب د على 15 بالمئة من الأصوات، ومرشح الحزب هـ على 10 بالمئة من الأصوات، ستكون النتيجة ان مرشح الحزب ا يحصل على كل شيء (المقعد النيابي)، على الرغم من حصوله على 30 بالمئة فقط من أصوات الناخبين، في حين ان 70 بالمئة من الناخبين لم

في العراق المشكلة أعقد من قضية مواطنين بيض وسود، فهناك تعدد في القوميات والأديان والطوائف والمهن وحتى العشائر، وان تقسيم البلد إلى دوائر انتخابية فردية خصوصا في المحافظات ذات الطابع المختلط والتنوع مثل كركوك، وصلاح الدين، ونيوى، وبغداد سيواجه صعوبات جمّة.

ان للانتخاب الفردي ميزات كثيرة ومتعددة مما جعل حوالي 70دولة أي ما يقارب الثلث من دول العالم تستخدم هذا النظام بسبب تلك الميزات والتي من أهمها هي بساطة هذا النظام، وسهولة معرفته وتطبيقه من قبل الناخب والمرشح، بالإضافة إلى قلة نفقات الدعاية الانتخابية، ومعرفة الناخب الوثيقة إلى اختيارهم من المرشحين بسبب صغر مساحة الدائرة الانتخابية، كما ان من اهم مخرجات هذا النظام هي تشكيل حكومة اغلوية قوية مع وجود معارضة قوية أيضا، فضلا عن قلة عدد الأحزاب التي تحصل على مقاعد في المجلس المنتخب.

ان هذا النظام يتحقق بتقسيم البلد إلى دوائر انتخابية بعدد مقاعد المجلس المنتخب، وفي حالة مجلس النواب العراقي فإن البلد يجب ان يقسم إلى 329 دائرة انتخابية فردية تضم كل منها 100 ألف مواطن طبقا لأحكام المادة 49من الدستور العراقي.

وعلى الرغم من كل المزايا السابق ذكرها إلا ان هناك تحديات فنية وسياسية ليس من السهولة تجاهلها، وقد تشكل وبالذات في بلدنا، صعوبة كبيرة في استخدام هذا النظام ويمكن تلخيص هذه التحديات بالآتي:

أولا: كونا النساء والكوونات

لا توجد ضمانات لتحقيق كونا النساء والكوونات المنصوص عليها في الدستور والقوانين الانتخابية في حال استخدام النسخة الأصلية من هذا النظام، صحيح انه يمكن